الزيادة في الاصطلاح النحوي بين القاعدة والتطبيق

إبراهيم قايد صالح الحباري [1*]

الاستـــلام: 06 / فبراير / 2025
التحكيم: 05 / مارس / 2025
القبـــــول: 06 / مارس / 2025

© 2025 University of Science and Technology, Aden, Yemen. This article can be distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2025 جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيس عدن، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

[1] كلية الآداب والعلوم الإنسانية الشؤون الأكاديمية والدراسات العليا - جامعة إقليم سبأ لغة عربية – نحو وصرف - اليمن
* عنوان المراسلة: habbari188@gmail.com

الزيادة في الاصطلاح النحوي بين القاعدة والتطبيق

الملخص:

يتناول هذا البحث مفهوم الزيادة في الاصطلاح النحوي بالوصف والتحليل عارضاً الأسباب من وراء إطلاق مصطلح الزيادة على ألفاظ معينة في أنماط من التراكيب، ومبيناً الكيفية التي تعامل بها النحاة مع هذه الألفاظ، وموقفهم منها بين التقعيد والتطبيق، وما ترتب على ذلك من آثار. وقد تبين أنَّ لانتقال اللغة من الاستعمال إلى التقعيد السبب الأبرز في رؤية الألفاظ الواقعة بين العامل ومعموله حائلاً دون ظهور الأثر الإعرابي، أو أنها أشكلت في الاهتداء إليه في أقل الأحوال، فجعل بعض النحاة يتجوَّزون في إطلاق الزائد ونحوه من المصطلحات على هذه الألفاظ؛ ليُعرفَ الأثر الإعرابي ويتضح، فحصل لبسٌ في المعنى؛ ليحمل آخرين على إرداف مصطلح الزائد بالتأكيد؛ فيدلون على الإعراب والمعنى في آنٍ واحد، ومن غلَّب منهم جانب المعنى اقتصر على الصلة أو التأكيد، فكثرت اصطلاحاتهم حول مفهوم الزيادة وتداخلت، وبدا مفهوم الزيادة غامضا متشعبا. ووجود اللفظ المعترض - وفقاً لاصطلاح النحاة - في التركيب ليس اعتباطاً، فمعنى التركيب بدونه غير معناه بوجوده، وهو ما أكَّده أغلب النحاة، ومن تجاهله منهم لا يسعه إنكاره.

الكلمات المفتاحية: مصطلح الزيادة، النحاة، الزائد، القاعدة.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i3.2797

The Increase in Grammatical Terminology: Between Rule-making and Application

Dr. Ebrahim Qaid Saleh Al-habbari [1,*]

Abstract:
This research examines the concept of "addition" in grammatical terminology via description and analysis. It explores the reasons behind applying the term "addition" of specific words in certain syntactic structures. It has become vivid that the transition of language from usage to rule-making is the primary reason for viewing words that appear between the preposition and genitive as obstacles to the manifestation of syntactic effects or as complicating the identification of such effects. This led some grammarians to loosely apply terms like "redundant" and similar labels to these words to clarify the syntactic effect. Consequently, the ambiguity in meaning arose, prompting others to pair the term "redundant" with emphasis to simultaneously indicate syntax and meaning. Those who prioritized meaning confined themselves solely on connection or emphasis, resulting in a proliferation of overlapping terminologies around the concept of "addition." Thus, the concept of "addition" appeared ambiguous and multifaceted. The presence of an intervening word—according to grammarians' terminology—in a syntactic structure is not arbitrary. The meaning of the structure, without it, differs from its meaning with it, a point in which was emphasized by most grammarians, even those who overlooked this fact could not deny it.

Keywords: *Term of addition, Grammarians, Redundant, Rule.*

[1] Faculty of Arts and Humanities for Academic Affairs and Graduate Studies – University of Saba Region, Arabic Language – Grammar and Morphology – Yemen.

* Corresponding Author address: habbari188@gmail.com

https://doi.org/10.20428/jss.v31i3.2797

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على معلم الإنسانية الخير، محمد بن عبدالله صلى الله عليه وسلم، وبعد:

يعرض هذا البحث للزيادة في الاصطلاح النحوي بين القاعدة والتطبيق مبيناً مفهوم الزيادة وما يوصف بالزائد عند النحاة والأسباب التي دعتهم إلى هذا الاصطلاح، وموقف النحاة من هذا المفهوم باصطلاحاته المتعددة، ومعرفة الآثار المترتبة على ذلك.

وقد خلص البحث إلى أنَّ صنعة الإعراب اقتضت بعض المصطلحات، بعيداً عما تحمله ألفاظ التراكيب من معنى ودلالة، فعاد أثرها على معاني النصوص، ووسعت الهوة بين القاعدة والتطبيق عند النحاة؛ وبدا حالهم أشبه بالمتردد والمتعارض، إذ صرفهم عن معاني هذه الألفاظ وإطلاق الزيادة عليها علاقة العامل بمعموله، وأهمية إظهار أثر العامل فيه، ووجود هذه الألفاظ يُشكِل على الدارس الاهتداء إلى الأثر الإعرابي على المعمول، أو يحول دون ظهوره، فكان القول بزيادتها تقريباً للصورة إلى الأذهان، ونزولاً عند ما يتطلبُه ظاهر الإعراب.

وتتمثل مشكلة البحث في وصف ألفاظٍ معينة في أنماط من التراكيب بالزيادة عند بعض النحاة، ولم يُشر إلى ما تحمله من معانٍ دلالية في بعض الأحيان، فكان لذلك أثره على المعنى.

أما أهميته فتكمن في المشكلة التي يعالجها، وذلك ببيان أسباب هذا الاصطلاح، وإيضاح ما قد يبدو من تجاوزٍ أو لبسٍ فيه؛ بهدف معرفة سبب اصطلاح النحاة على هذه الألفاظ بالزيادة، وبيان الكيفية التي تعاملوا بها معه، والآثار المترتبة على ذلك، وقد سلك البحث المنهج الوصفي التحليلي مستعينا بالمنهج الاستقرائي في تناول ذلك.

وهذه الدراسة تعدُّ امتداداً لسلسلة من الدراسات السابقة كدراسة الزيادة في اللغة العربية والمراد باللفظ الزائد في اصطلاح النحاة، لأحمد غرس الله في مجلة منتدى الأستاذ، وبحث اختلاف العلماء في الحروف الزائدة في القرآن الكريم لصالح سليمان الوهيبي، مجلة جامعة الملك سعود، ونحوهما. وجلُّ ما سبق دراسته في هذا الباب كان لمعرفة الألفاظ التي أطلِق عليها مصطلح الزيادة، ولبيان مفهوم الزيادة عند النحاة، وجواز إطلاق ذلك، أو منعه، في حين جاءت هذه الدراسة؛ لتقف على مفهوم الزيادة باختلاف مصطلحاتها، ومعرفة سبب إطلاقها، وموقف النحاة منها، وما ترتب على ذلك من آثار.

واقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: الزيادة، وأسباب اصطلاح النحاة عليها.
- المبحث الثاني: موقف النحاة من مصطلح الزيادة.
- المبحث الثالث: آثار مصطلح الزيادة.

المبحث الأول: الزيادة، وأسباب هذا الاصطلاح

أولاً- مفهوم الزيادة، وما يوصف بالزائد:

أ) مفهوم الزيادة:

الزيادة في اللغة: النُّموّ، أي خلاف النقصان، يقال: زاد الشيءُ يزيدُ زَيْداً زيداً زيادة زياداً مَزيداً مَزاداً، ومنه قول ذي الأصبع العدواني:

وأنتمُ مَعْشَرٌ زَيْدٌ على مائة ... فأجْمِعُوا أمرَكم طرًّا فكيدوني [بلا نسبة، من شواهد الأزدي، الاشتقاق ص 20]

يروى بالكسر والفتح، زدته، وأزيده زيادة، جعلت فيه الزيادة، واستزدته طلبت منه الزيادة.[ابن منظور، لسان العرب 198/3]

وفي تاج العروس أنَّ الزِّيادة، والمَزيدَ، والمَزادَ بمعنَى النُّمُوِّ والزِّكاءِ. [تاج العروس 155/8]

أما في الاصطلاح، فلم يتعرض أكثر النحاة لمفهوم الزيادة بصورة مستقلة مقصودة، ولكن اكتفوا بنعت الألفاظ التي تقع بين الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، والجار والمجرور، ونحوها - مما له حق التلازم في عرفهم، ولا ارتباط لها بالإعراب – بالزائد ، أو التأكيد ، أو الصلة، ونحو ذلك من الأوصاف. [الفراهيدي،الجمل: 327، وسيبويه، الكتاب 514/3، 221/4، 225، وابن السراج، الأصول 305/1، 420، والفراء، معاني القرآن 374/1، وناظر الجيش، تمهيد القواعد 1519/3]

والظاهر أنَّ ذلك يعود إلى طبيعة التبويب لقواعد النحو؛ إذ اقتضى ورود هذه الألفاظ في أبواب متفرقة، فكان الاكتفاء بوصفها بالزائد إشارة إلى ما تقتضيه القاعدة النحوية من أحكامٍ إعرابيةٍ، بعيداً عن ما تحمله من معانٍ دلالية؛ ولذا كثيراً ما عُلِل الزائدُ عند هؤلاء: بأن دخوله كخروجه، وأن سقوطه من التركيب لا يؤثر فيه، وقصدهم من ذلك كله أن هذه الألفاظ لا تمنع الأثر الإعرابي من الظهور، وإن منعته ففي اللفظ على تقدير وصول عامله إليه، فيقولون في إعراب: بحسبك درهم، وما جاء من أحدٍ، (حسبِ، وأحدٍ) مجروران لفظاً مرفوعان محلاً الأول على أنه مبتدأ، والآخر على أنه فاعل، وحرفا الجر (الباء، ومِن) في هذين التركيبين حرفان زائدان دخولهما كخروجهما، أي من جهة الأثر الإعرابي. [ابن السراج، الأصول 232/1، وابن الوراق، علل النحو : 409، وابن جني، اللمع في العربية : 73، والمبرد، المقتضب 137/4]

وأما من وصفها بالتأكيد والصلة؛ فنظر إلى ما تحمله هذه الألفاظ من معانٍ دلالية في هذا النمط من التراكيب، وأن التراكيب بغيرها لا تحمل المعنى نفسه بوجودها، فقوله: بحسبك درهمٌ، وما جاءَ من أحدٍ، يختلف معناهما عن قوله: حسبُكَ درهمٌ، وما جاءَ أحدٌ.[سيبويه، الكتاب 316/2، 225/4]

ويؤيد ذلك، تناولهم لمصطلح الزيادة في كثير من أبواب الصرف، ولم يحصل فيه لبس كما حصل في أبواب النحو؛ لأن المعنى في أبواب الصرف هو الداعي لنظرهم في الصيغ الصرفية، بل صار أصلاً من أصولهم أنَّ الزيادة في المبنى زيادة في المعنى، وكثير منهم بوَّبَ للصيغ التي لم تقتصر على الأحرف الأصول بـ"معاني صيغ الزوائد" إشارة إلى ما تحمله هذه الحروف من معانٍ ودلالات أضافتها للألفاظ، ولم يقع تحرُجٌ من وصف الصيغ الصرفية بالزوائد عند توجيه النصوص، ما دام المقصود من اصطلاحهم ظاهراً بيِّناً بخلاف ما وقع في أبواب النحو من إطلاق لفظ الزائد على بعض الألفاظ، من غير إشارة إلى معانيها ودلالاتها، مع أنَّ حروف المعاني ألصقُ بالدلالة من حروف المباني، كما هو معلوم.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i3.2797

وأدقُّ من أعطى مصطلح الزيادة حقه في النظر والتأصيل؛ مراعياً صنعة الإعراب وجانب المعنى ابنُ هشام الأنصاري؛ حيث عرَّف الزائد بأنه: "المُعْتَرض بَين شَيئَيْن متطالبين، وَإن لم يَصح أصل المَعْنى بإسقاطه...، أو يفوت بفواته معنى". [مغني اللبيب: 322]

ولو تناول النحاة مصطلح الزيادة مراعين الجانب الدلالي مع الجانب الإعرابي، كما هو الحال عند ابن هشام؛ لزال كثير من اللبس، ولما وقع خلاف في مفهوم الزيادة، وهذا ما كان عليه أكثر النحاة المتقدمين، إذ نجدهم يقرنون المعنى بالجانب الإعرابي، أو يقتصرون على المعنى حتى لا يقع لبسٌ في هذه الألفاظ، [سيبويه، الكتاب 41/1، 316/2، والنَّحَّاس، إعراب القرآن 47/1، 99، 217] لكن دواعي الإيجاز، ومجاراة من غلَّبَ جهة الإعراب، وتقرير القاعدة النحوية - إذ هو مقصد النحاة عند التقعيد – جعلهم يقتصرون على ما يتطلبه الإعراب في بعض الأحيان، فشاع هذا الأمر عند من جاء بعدهم حتى صار مفهوم الزائد في هذه الألفاظ موهِماً بالمعنى القاصر له، أي بما يدل عليه في المعنى اللغوي.

وما أورده الراجحي في مفهوم الزائد من أجود ما جاء عند المحدثين؛ إذ قال: "هو الذي لا يضيف إلى ركني الجملة معنى فرعياً جديداً"، ثم فسَّر ذلك بقوله: "وليس معنى زيادته أنه خالٍ من المعنى، أو أنَّ وجوده في الكلام مثل عدمه، وإنما يفيد التوكيد وتقوية الربط بين أجزاء الجملة، وهو لا يتعلق". [التطبيق النحوي : 363]

وفي تقدير الباحث أن تعريف ابن هشام للزائد جامع مانع في بيان مصطلح الزيادة، فقوله: (المُعْتَرض بَين شَيئَيْن متطالبين) يوحي بأن التركيب يمكن أن يستغني عن هذه الألفاظ، ولكن قوله: (وَإن لم يَصح أصل المَعْنى بإسقاطه...، أو يفوت بفواته معنى) رفع اللبس وأكَّد أن وجود اللفظ المعترض - وفقاً لاصطلاح النحاة - في التركيب ليس اعتباطاً، وأنَّ معنى التركيب بدونه غير معناه بوجوده، وهذا ما أكَّده أغلب النحاة عند التطبيق، ومن تجاهله منهم لا يسعه إنكاره.

ب) ما يُوصف بالزائد:

ما أطلِق عليه بالزائد عند بعض النحاة، وبالصلة والتأكيد عند من راعى المعنى، أكثرُ ما يكون في الحروف دون الأفعال والأسماء، وما جاء من ذلك في الأسماء، فخلاف لما عليه أكثر النحاة، ولا يخلو من تأويل، ووجوده في الأفعال مقصور على أفعال بعينها كالفعل الناسخ (كان)، إضافة إلى أن القول بزيادته في كثير من النصوص على سبيل الاحتمال والظن، لا القطع والجزم، أما الحروف فشاع في عدة أحرف أشار إليها أكثر النحاة، كـ: إنّ، وأنّ، ولا، وما، ومِن، والباء في خبر ليس، واللام الداخلة على المبتدأ، والكاف عند بعضهم، و(إلى) في بعض المواضع، وبهذا يمكننا القول أنَّ جلَّ ما يطلق عليه بالزائد أو الصلة والتأكيد من الألفاظ، هو من الحروف.

وعند إمعان النظر في هذه الحروف سنجدها ترد لعدة معانٍ ذكرها النحاة في أبوابها، كحرف الجر (من)، أوردوا له بضعة عشر معنى: الابتداء، والتبعيض، وبيان الجنس، والتعليل، والبدل، ونحوها، ولكن قد يرد لمعان لم تشعْ بين النحاة واقعاً بين ما حقه التلازم في عرفهم، فلا يمنع ما قبله من العمل فيما بعده، وإن عَمِل ففي اللفظ على تقدير وصول العامل إليه، كقولهم: ما جاءني من رجلٍ، وما جاءني من أحدٍ، فـ(من) هنا زائدة في اصطلاح بعض النحاة مع أنها دلت على تنصيص العموم في المثال الأول، وقبل دخولها كان المثال محتملاً لنفي الجنس ونفي الوحدة، ويصح أن يقال: بل رجلان، في حين يمتنع ذلك بعد دخول (مِن)، وفي المثال الثاني جاءت لتوكيد

العموم، فمن أطلق عليها لفظ الزيادة غلّب صنعة الإعراب؛ ولذا يقولون: (رجل، وأحد) مجروران لفظاً مرفوعان محلا على أنهما فاعلان، وعندها لم يكترث بعضهم من إطلاق لفظ الزائد عليها. [ابن هشام، مغني اللبيب: 425]

والذي صرف النحاة عن معاني هذه الألفاظ وإطلاق الزيادة عليها هو علاقة العامل بمعموله، وأهمية إظهار أثر العامل فيه، ووجود هذه الألفاظ أشكل على الدّارس الاهتداء إلى الأثر الإعرابي على المعمول، أو حالَ دون ظهوره، فكان القول بزيادتها تقريباً للصورة للأذهان، ونزولاً عند ما يقتضيه ظاهر الإعراب.

ثانياً - أسباب مصطلح الزيادة:

اقتضت معايير التقعيد وضوابطه بأن تنقسم تراكيب الكلام العربي على قسمين: تراكيب لا يفصل بين الفعل وفاعله، والجار ومجروره، وحرف العطف ومعطوفه، ونحوها - مما له حق التلازم عند النحاة – فاصلٌ لا تعلقَ له بالإعراب، وأخرى يقع في تراكيبها ألفاظ تمنع الأثر الإعرابي من الظهور على المعمول، نحو: ما قام من أحدٍ، وبحسبك درهمٌ، وكقول الله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[النساء: 166]، وقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: 159]، أو لا يمنع دخولها أثر العامل على معموله، لكنه يشكل في التعرف عليه، كقوله تعالى: ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾[سورة الحديد: 23]، وقول القائل: لم يحضر محمدٌ ولا أحمدُ

وهذا ما دعا النُّحاة بأن ينظروا إلى تراكيب اللغة؛ وفقا لهذا التقسيم: الأول ما لم تدخل فيه هذه الألفاظ ، ويعدونه الأصل في التركيب، والآخر ما اشتمل على هذه الألفاظ، فهو على خلاف الأصل، وهو الأمر الذي جعل بعضهم يسمون هذه الألفاظ بالزيادة؛ إيضاحاً لعلاقتها بالتركيب من الناحية الإعرابية، لا من جهة المعنى، بناءً على هذا التقسيم؛ ولذا رأيناهم يشيرون إلى ما تحمله هذه الألفاظ من معانٍ ودلالات في بعض الأحيان، و يفصحون عن قصدهم بمصطلح الزيادة أحياناً أخرى، ولكن معايير التقعيد وضوابطه، جعلتهم لا يبالون بإطلاق مصطلح الزيادة وما شابههُ من مصطلحات في سبيل تقرير القاعدة النحوية، ولو كان لذلك تبعاته على دلالة التركيب والمعنى العام للنص.

ومعلومٌ أنّ الحاجة دعت العلماء لوضع قواعد الكلام العربي، والانتقال من لغة السماع والتلقي إلى لغة التقعيد والقياس؛ وذاك بات أمراً لا مناص منه، فبرزت مصطلحات كثيرة تعارف عليها النحاة، واقتضتها طبيعة هذا التحول والانتقال، منها مصطلح الزيادة الذي شاع بينهم وتردد، تناولوه في كثير من أبواب النحو، وتعددت عباراتهم حوله وتنوعت، بين نحاة البصرة والكوفة من جهة، [الزركشي، البرهان 72/3، والأزهري، موصل الطلاب : 172] وبين نحاة المدرسة الواحدة من جهة أخرى، [الفراهيدي، الجمل : 319، 320، وسيبويه، الكتاب 316/2، 225/4] بل وجد التعدد والاختلاف عند النحوي الواحد من موطن إلى آخر، [ابن جني، الخصائص 286/2، 108/3] فعند تقرير قاعدة ما، لا مشكلة من إطلاق مصطلح الزيادة وما شابههُ على بعض ألفاظ التراكيب، لكنه قد يتحرج من ذلك عند توجيه نص من النصوص، ولا سيما نصوص القرآن الكريم، فنجده يشير إلى معاني هذه الألفاظ ودلالاتها، وينبه على ما يقصده النحاة بالزائد في بعض الأحيان، فصار حال النحاة أشبه بالمتناقض، وبدا مصطلح الزيادة عندهم قلقاً مضطرباً.

وهذا التقسيم يحتم علينا معرفة أمرين يختلف أحدهما عن الآخر، بينهما عموم وخصوص وجهي، ويمكن أن نصطلح عليهما بـ(نحو السماع)، (ونحو القاعدة)، والمقصود بنحو السماع: ما كان عليه العربي المتكلم باللغة

https://doi.org/10.20428/jss.v31i3.2797

طبعاً وسجيةً من غير ملاحظة لمعايير أو ضوابط معينة، والمقصود بنحو القاعدة: ما أخِذ من نحو السماع؛ بناءً على معايير وضوابط، وضعها علماء النحو لاحقا بعد تأثُّر اللسان العربي بغيره، وتسلُّل اللحن إليه.

وبناءً على هذا كانت نظرة النحاة إلى هذه الألفاظ - في هذا النمط من التراكيب – من جهتين متغايرتين تسببتا في إظهار هذا التناقض، والاضطراب: الجهة الأولى أوجدها التقعيد، والأثر الذي يلحقه العامل بالمعمول (نحو القاعدة)، فحينئذ لا مانع من إطلاق مصطلح الزيادة ونحوه على هذه الألفاظ؛ لبيان القاعدة النحوية وتقريرها، والأخرى تطلَّبها المعنى العام لهذا النمط من التراكيب، وما تحمله هذه الألفاظ من معانٍ ودلالات لا يحصل مقصود التراكيب إلا بها (نحو السماع)، وعليه فلابد من ذكر معاني هذه الألفاظ، والإشارة إليها.

فمن غلَّبَ من النحاة الجهة الأولى (نحو القاعدة) أطلق على هذه الألفاظ مصطلح الزيادة كثيراً، واللغو، والحشو، والإقحام أحياناً، ومن راعى الجهة الأخرى جهة المعنى (نحو السماع) لهذه الألفاظ أطلق عليها مصطلح الصلة، والتأكيد (تأكيد العموم، تأكيد النفي، ...)، وهناك من جمع بين الجهتين في آنٍ واحد، فأطلق عليها مصطلح زائد للتأكيد، صلة للتأكيد كثيراً، ولغو للتأكيد أحياناً؛ ليشير إلى ما تقتضيه القاعدة النحوية من جهة وإلى ما تحمله هذه الألفاظ من معانٍ ودلالة من جهة أخرى.

وبهذا كثرت اصطلاحات النحاة حول هذه الألفاظ وتداخلت: (الزائد، اللغو، الحشو، الإقحام، الصلة، التأكيد، صلة للتأكيد، زائد للتوكيد، لغو للتأكيد ...)، ولم يقف الأمر عند هذا، بل زاد الأمر اضطرابا قلة التقيُّد لأصحاب كل توجه من النحاة باصطلاحهم ولا سيما من غلَّبَ جهة واحدة في النظر إلى هذه الألفاظ، فعندما يستدعي الأمر بيان القاعدة النحوية وتقريرها، قد ينزل من غلَّبَ جهة المعنى على اصطلاح من غلَّبَ الإعراب والقاعدة النحوية، أو يقرن بين اصطلاحه واصطلاحهم أو يشير إليه على الأقل، والعكس كذلك عندما يكون الداعي بيان معنى النص وإظهار دلالته، والمُتتبع لذلك يجده بين أصحاب المدرسة النحوية الواحدة، بل على مستوى النحوي الواحد، وقلَّ من تقيد باصطلاحه بناء على الجهة التي اعتمدها في النظر إلى هذه الألفاظ، وهذا زاد الأمر غموضا، وفتح مجالا للخلاف بين النحاة بادئ الأمر ليمتد الخلاف إلى مباحث علوم القرآن الكريم مما جعل دائرة الخلاف تتضاعف وتتسع. [الزركشي، البرهان 72/3، والأزهري، موصل الطلاب: 172]

أضف إلى هذا، ما سبق ذكره من أن ورود هذه الألفاظ في أبواب متفرقة لم يتسن للنحاة تناولها تحت بابٍ واحد؛ فتأخذ حقها من النظر والتأصيل، واجتماع هذه الأمور كفيلٌ بأن يُظهر النحاة بهذه الصورة المضطربة والمتناقضة.

المبحث الثاني: موقف النحاة من مصطلح الزيادة

إنَّ المتتبع لحال النُّحاة مع مفهوم الزيادة في كتب النحو ومعاني القرآن الكريم وإعرابه يصعب عليه الاهتداء إلى منهجية محددة في التعامل مع هذا المفهوم، إلَّا أنه يمكنه الخلوص إلى معرفة معالم رئيسة توضح له الكيفية التي تعامل بها النحاة في تناول مفهوم الزيادة، وتزيل ما يبدو من اضطراب وتناقض، وذلك بمعرفة الأسباب الآنفة الذكر التي أدت إلى هذا التعدد، مع الوقوف على حال النحاة مع هذا المفهوم باختلاف توجهاتهم، وتعدد اصطلاحاتهم.

شاع عند النحاة المتأخرين أنّ التعبير عن بعض ألفاظ التراكيب بالزائد واللغو من اصطلاح نحاة البصرة، والتعبير بالصلة والحشو من اصطلاح نحاة الكوفة، ولكن هذا الأمر ليس على إطلاقه، فهذا الخليل بن أحمد إمام المدرسة البصرية لم يتقيد بمصطلحٍ واحد، بل عبَّر عنها بأكثر من اصطلاح: بالصلة، والإقحام، والزائد، والحشو، [الفراهيدي، الجمل: 266 ، 302 ، 313 ، 322] ويقصد بذلك أنّ هذه الألفاظ فصلت بين ما عُرف عند النحاة بالمتلازمات النحوية، ولا أثر لها في الإعراب - أي أنّ هذه الألفاظ لا تأخذ عن الكلمات التي اتصلت بها موقعها في الجملة - لا أنه لا معنى لها، ويؤيد ذلك جمعه بين مصطلحي الصلة والحشو، والصلة والزائد، والزائد والإقحام في المثال الواحد، أو في الأمثلة المتشابهة.

ففي المثال الواحد: ما ذكره عن (ما) في قول الله تعالى: ﴿فبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: 159]، وقوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ [سورة المؤمنون: 40] بأنها حَشْو، وأن (ما) في قول الشَّاعِر: [النابغة، ا: 129]

وقد خِفتُ، حتى ما تزيدُ مخافتي *** على وعلٍ، في المطاوةِ، عاقلِ

مثلُ ذلك، لكنه عند بيان معنى البيت عدل إلى مصطلح الصلة، فقال: يعني حتَّى تزيد مخافتي، و (مَا) صلة. [الفراهيدي، الجمل : 325]

ومثل ذلك التاء في (لات) تناولها تحت عنوان (تاء الوَصْل)، ومثَّل لها بقوْلهم: لات أوَان ذلِك، أي لَا أوَان ذلِك، قال: إنهم جعلوا التَّاء صلة، وَذكر أنَّ مِنْه قول الله تبَارك وَتعَالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [سورة ص:3]، وقول الطرماح: [الديوان: 171]

لاتَ هَنًا ذِكْرَى بُلْهْنِيَةِ الدَّهْـ ***ـرِ، وأنَّى ذِكْرَى السِّنِينَ المَواضي

لكنه عند بيان قول الطرماح عدل إلى مصطلح الزيادة، فقال: لات هَنًا، معناه: لَا هَنًا، فزَاد التَّاء. [الفراهيدي، الجمل: 296]

ومنه أيضا قول الشاعر:

مُعَاوِيَ إنَّنَا بَشَرٌ فأسْجِحْ *** فلَسْنَا بَالجِبَال ولا الحَدِيدا [ينسب البيت لعُقَيْبَة الأسديّ وهو من شواهد سيبويه في الكتاب 67/1، والمبرد في المقتضب 112/4]

جمع فيه بين مصطلحي الزائد والإقحام في بيان الباء الداخلة على (الجبال)، فذكر أن الحَدِيد منصوب على مَوضع الجبَال؛ لِأن موضعهَا النصب، وأن الخفض بالبَاء الزَّائِدَة، وليسَ لها مَوضع فِي الإِعْرَاب، كَأَنَّهُ قَالَ فلسنا الجبَالَ وَلَا الحَدِيدا، والبَاء للإقحام.[الفراهيدي، الجمل : 101]

وفي الأمثلة المتشابهة قوله في (لا) الواقعة بين الجار والمجرور، وحرف النصب والمنصوب في البيتين التاليين: [لم أقف لهما على نسبة.]

حَتَّى تناهي إلى لَا فاحش صخب *** وَلَا شحيح إذا مَا صَحبه غنموا

وَلَا ألوم البيض ألا تسخرا ... من شمط الشَّيْخ وَأَلَّا تذعرا

https://doi.org/10.20428/jss.v31i3.2797

وقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[سورة الأعراف: 12] أنّها من الحشو، بينما في قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾[سورة الحديد: 29] عدّها صلة، وهي في هذه الآية واقعة بين حرف النصب (أنْ) والمضارع المنصوب كما في المثالين السابقين. [الفراهيدي، الجمل : 319 ، 320]

والذي توحي به الشواهد أن المراد بمفهوم الزيادة عند الخليل باصطلاحاته المتعددة ما جاء بين ما حقه التلازم في عرف النحاة، ولا أثر له في الإعراب، لا أنه لا معنى له، وإن كان الأولى الاقتصار على مصطلح التأكيد أو الصلة، ولا سيما في نصوص القرآن الكريم خروجاً من اللبس والتداخل في مفهوم الزيادة.

أما تلميذه سيبويه، فلم يُعرف عنه مصطلح الزيادة إلا في أبواب الصرف؛ لوضوح المعنى فيها؛ ولذا لم يحدث لبس في استعماله له، وفي أبواب النحو ورد عنه في موضعين: الأول كان وروده عارضاً، نفى فيه زيادة الباء في قوله: ظننتُ به، [الكتاب 41/1] والآخر: عند بيانه لموقع حاجبيه في قول الشاعر: [البيت بلا نسبة، وهو من شواهد اللباب410/1، وهمع الهوامع 287/3]

كأنّهُ لهقُ السّراة كأنّهُ *** مَا حاجبَيْهِ مُعَيّنٌ بسوا

ذكر أنه بدل من الهاء في (كأنه)، و(ما) زائدة لوقوعها بين البدل والمبدل منه، [الكتاب161/1] والداعي له بيان حال (ما) في التركيب من الناحية الإعرابية؛ إذ لا أثر إعرابي لها، ولم تمنع ما قبلها من العمل فيما بعدها، ولكننا رأيناه كثيراً ما يعبر عن هذه الألفاظ بمصطلح التأكيد؛ تجنباً لحدوث اللبس فيها، وقد يقرنُ التأكيد باللغو إيضاحاً للقاعدة النحوية والمعنى معاً، وهو في ذلك أكثر احترازاً من شيخه الخليل - رحمهما الله - إلا أنه في بعض المواضع اقتصر على مصطلح اللغو، تغليباً لصنعة الإعراب، كما هو حال النحاة عند بيان القاعدة النحوية وتقريرها، وقد يوضح مراده من مصطلح اللغو في بعض الأحيان، كحديثه عن (ما) في قول القائل: متى ما تأتني آتك، وقوله: غضبت من غير ما جرمٍ. وقول الله عز وجل: ﴿فبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾[سورة النساء: 155] ذكر: أنها لغو معللا ذلك بأنها لم تحدث شيئاً من العمل، ومشيراً إلى ما تحمله من معنى ودلالة في هذه التراكيب، فقال: إنها توكيدٌ للكلام. [الكتاب 181/1، 293، 221/4، 222، 225]

وفي تعرضه لحرف الجر (من) في قوله: ما أتاني من رجلٍ، وما رأيت من أحدٍ. بيّن أنه لو لم يدخل في هذين التركيبين وأمثالهما كان الكلام مستقيماً، ولكنه توكيد بمنزلة (ما)، وأشار إلى ما يحمله حرف الجر في هذه الأمثلة من معنى، وأنه لو أخرج كان الكلام صحيحاً - أي من الناحية الإعرابية - ثم عاد لينبه على الفرق من جهة المعنى، فقال: إنّ التركيب أكّد بـ (من)؛ فالموضع موضع تبعيضٍ، والمقصود أنه لم يأته بعض الرجال والناس. [الكتاب 316/2، 225/4]

وعند إفصاحه عما يقصد بمصطلح اللغو يقتصر على بيان ارتباط هذه الألفاظ بالتراكيب من الناحية الإعرابية، من ذلك ما أورده عن (لا، وما) بأنهما لغو؛ لدخولهما على المجرور، وأنهما لا يغيران إعرابه التي كان عليها، كقوله تعالى: ﴿فبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: 159]، ونحو: مررت برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعدٍ. [الكتاب 76/3] ومثله ما نقله عن الخليل، بأن عدم عمل (إنما) فيما بعدها تشبيه لها بـ (أرى)، عندما تكون لغواً. [الكتاب138/2]

وبهذا يتضح أن ما قصده سيبويه من مصطلح (اللغو) في هذه المواضع المعدودة من غير إشارة إلى معاني الألفاظ ودلالاتها، هو ألّا أثر لهذه الألفاظ في التراكيب من الناحية الإعرابية، لا أنه لا فائدة منها بالمفهوم اللغوي لمصطلحي اللغو والزائد.

وأكثر البصريين احترازاً أبو العباس المبرد، إذ رأيناه يعترض على من يقول بزيادة هذه الألفاظ مؤكداً أنّ كلّ لفظ في التركيب لا يخلو من معنى، فحرف الجر (من) في قولهم: ما جاءني من رجل، جعل النفي متسلطاً على جنس الرجال، أما: ما جاءني رجل، فالنفي للوحدة، والاحتمال واردٌ بمجيء رجلين أو أكثر، [المقتضب45/1] وثمت فرق بين التركيبين، ومع هذا قد تأخذه صنعة الإعراب أحياناً، فيجاري بعض النحاة في مصطلح الزائد، لكنه لا يُغفل الإشارة إلى ما يحمله اللفظ من معنى ودلالة، فيذكر معناه أو ما أضافه للتركيب من تقويةٍ وتأكيد، ورفع للاحتمال. [المقتضب 362/2، 116/4، 137، 143، 418]

ومثل ذلك بقية نحاة البصرة كالزجاج وابن السراج، إلا أنهما كثيراً ما تعرضا لبيان ما يقصده النحاة بمصطلح الزائد في أكثر المواطن؛ دفعاً لما قد يُوهم من أنّ بعض ألفاظ التراكيب لا فائدة منها، وبياناً لما تحمله من معانٍ ودلالات قد لا تتسع لها القاعدة النحوية، من ذلك قول الزجاج: إنّ الباء في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة البقرة: 8] دخلت مؤكدة لمعنى النفي، وإنها كذلك في جميع ما في القرآن الكريم. وفي قوله تعالى: ﴿قَلِيلاً مَا تُؤْمِنُونَ﴾ [سورة الحاقة: 41] ، وقوله تعالى: ﴿قَلِيلاً مَا تَذَكَّرُونَ﴾ [سورة الحاقة: 42] ذكر أنّ (ما) مُؤكدة، وأنّها في باب الإعراب لغوٌ، أي غير عاملة. [الزجاج، معاني القرآن 85/1، 218/5]

وغالباً ما يقتصر على مصطلح التأكيد في بيان معاني هذه الألفاظ ودلالاتها، [معاني القرآن85/1، 74/2، 196، 334] أو يقرنه بالزائد، [معاني القرآن 316/2، 329/3، 142/4] وقد يقرنه باللغو في بعض الأحيان؛ [معاني القرآن 127/2، 137، 159، 218/5] ليدل على المعنى وما تقتضيه القاعدة النحوية في آنٍ واحد، ومع ذلك لا يُغفل ما قد يُمكن أن يُحمل عليه اللفظ من المعاني التي وضعت له في أصل الوضع وله تعلق بالإعراب. [معاني القرآن 104/1، 53/5، 295]

ومن ذلك أيضاً نصُّ ابن السراج في الإلغاءِ من أن الكلمة تأتي: "لا موضع لها من الإعراب إنْ كانت مما تعرب، وأنها متى أسقطت من الكلام لم يختل الكلام – نحوياً - وإنما يأتي ما يلغى من الكلام تأكيداً أو تبييناً"، [الأصول في النحو 257/2] ففي قوله هذا بيانٌ لما قد يُطلق عليه بالزائد أنه من جهة الإعراب، أما من حيث المعنى فيرد لتأكيد الكلام أو تبيينه.

وعند قوله: ما كان أحسن زيداً، ذكر أنّ (كان) جاءت لتبين أنّ ذلك فيما مضى، و(مَا) في قوله تعالى: ﴿فبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾[سورة النساء: 155] جِيءَ بها زائدةً للتأكيد. [الأصول في النحو 258/2] وفي ليس زيدٌ بقائمٍ، ومَا مِنْ رجلٍ في الدار، وما شابههما يعترض على قول النحاة: بأنّ (الباء ومن) للخفض زائدة؛ لأنهما تدخلان لمعانٍ، فالباء جاءت لتؤكد النفي، و(من) لتبين أنّ الجنس كلّه منفي. [الأصول في النحو 259/2]

أما نحاة الكوفة، فالشائع عنهم مصطلح الصلة، ويظهر ذلك جلياً في كتاب معاني القرآن للفراء، الذي عبّر عن هذه الألفاظ في أماكن ورودها بالصلة، [معاني القرآن 8/1، 21، 120، 244، 350، 374] ولم يرد عنه مصطلح آخر غير الصلة إلا في موضع واحد على سبيل الاحتمال والمغايرة عند قول الله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا

https://doi.org/10.20428/jss.v31i3.2797

هِيَ﴾ [سورة البقرة: 271] ذكر أنَّ (ما) صلة مع (نِعِم) بمنزلة (ذا) من حبذا، فلا يجوز تأنيث الفعل (نِعم)، وإذا جعلتَ (ما) على جهة الحشو جاز تأنيثه. [معاني القرآن 58/1] وكأنَّه اضطر لمصطلح الحشو هنا للمغايرة بين القولين ودفعا للبس بين (ما) اسم الموصول، و(ما) الصلة المؤكدة.

ولعلنا لا نبعد إذا قلنا: إنَّ شيوع مصطلح الصلة عن نحاة الكوفة، ومراعاتهم المعنى العام للتراكيب راجع إلى منهجهم في التقعيد القائم على الاتساع في الرواية، والتسامح في القياس، خلافاً لما كان عليه نحاة البصرة من معيارية صارمة، أفرزت كثيراً من المصطلحات في سبيل تقرير القاعدة النحوية وإقامة بنائها، ولو كان لذلك تبعاته على المعنى العام للنص.

وإذا ما تتبعنا حال نحاة بغداد مع مفهوم الزيادة سنلقى ابن جني في كتاب الخصائص يبين أنَّ ما قد يُطلق عليه بالزائد لم يرد جزافاً، ولكن لإرادة التوكيد به، [الخصائص 286/2] وفي موطن آخر ينصُّ على أنه ضرب من ضروب الاتساع في المعاني، [الخصائص 317/1] لكن ذلك لم يمنعه من نعته بالزائد، جريا على حال من سبقه من النحاة لبيان علاقة هذه الألفاظ بالتراكيب من جهة الإعراب، وقلَّ أن يُغفل الإشارة عن دلالاتها في أماكن ورودها. [الخصائص 286/2، 108/3، واللمع: 38، 42، 232]

في حين يؤكد الرضي على معاني هذه الألفاظ، ويستبعد خلوها من فائدة، منها ما يعود إلى المعنى لتقويته وتأكيده، ومنها ما يعود إلى اللفظ لتزيينه، وبها يكون أفصح، أو تأتي لإقامة وزنٍ أو سجع أو نحو ذلك من الفوائد اللفظية، ويُرجع سبب تسميتها بالزائد لفائدتها المعنوية، حيث جاءت لتأكيد المعنى الأصلي وتقويته، وكأنها لم تأت بشيءٍ جديد، لمَّا لم تغاير فائدتها المعنى الثابت للكلام. [شرح الرضي على الكافية 433/4]

وعند الوقوف على ما عليه النحاة المتأخرون سنرى ابن مالك الأندلسي يقتصر على مصطلح الزائد إذا كانت القاعدة النحوية ظاهرة، والغرض تقرير بنائها، [شرح التسهيل 360/1 ، 267، 14/3، 51/4] فإذا ما كان الداعي بيان معاني هذه الألفاظ، أو أنَّ اللفظ يحتمل أكثر من قول، أو اتضاح الوجه النحوي يتطلب معنى اللفظ، نجده يقرن مصطلح الزيادة بما يحمله اللفظ من معنى ودلالة، [شرح التسهيل 29/1، 68/2، 165، 169/3، 172، 234، 351، 369، 111/4] فمنهجه إطلاق مصطلح الزيادة على هذه الألفاظ؛ لبيان علاقتها بالتراكيب من جهة الإعراب، ومن أظهر ذلك قوله في (ما) الواقعة بين بعض أحرف الجر ومجروراتها: [الألفية : 35]

وبعد من وعن وباءٍ زيد (ما) ... فلم يعق عن عملٍ قد علما

وزيد بعد رُبّ والكاف فكفّ ... وقد يليهما وجرٌّ لم يكف

أطلق مصطلح الزيادة على (ما)؛ ليفرق بين أحرف الجر التي لا تمنعها (ما) من العمل فيما بعدها، والأحرف التي تمنعها من العمل فيما بعدها، وكل هذا متعلق بالإعراب، ولو دعت الحاجة لبيان معنى (ما) لأشار إليه، وهذا هو النهج الغالب على منهجه ومعاصريه.

إلا أنَّ ابن هشام حرص كثيراً على بيان معاني هذه الألفاظ مردفاً بعضها بمصطلح الزيادة؛ لتتضح صلتها بالإعراب لعموم البلوى به، من ذلك إيراده أربعة عشر معنى لحرف الجر الباء، فكان الموضع: "الرَّابع عشر التوكيد، وَهِي

الزَّائِدَة"، [مغني اللبيب: 144] وأورد لحرف الجر (اللام) اثنين وعشرين معنى: "الحَادِي وَالعشْرُونَ التوكيد، وَهِي اللَّام الزَّائِدَة"، [مغني اللبيب 284] وذكر لـ(مِن) خمسة عشر وجهاً: "الرَّابع عشر التَّنْصِيص على العُمُوم، وَهِي الزَّائِدَة ...، الخَامِس عشر توكيد العُمُوم، وَهِي الزَّائِدَة"، [مغني اللبيب: 425] بل ونصّ على أنّ النحاة متفقون بأنّ الغرض مما يُطلق عليه بالزائد التوكيد: "لإطباقهم - النحاة - على أن الزَّائِد يُؤَكِّد معنى مَا جِيءَ بِهِ لتوكيده"، [مغني اللبيب: 52] وفعلاً هو كما ذكر، إلا أن بعضهم عمَّم ذلك في كل ما وقع بين المتلازمات النحوية.

وفي موطن آخر يبين أن حرف الجر لا بد له من متعلق يربطه بالتركيب، والذي لا متعلق له، قال: "إنَّمَا دخل فِي الْكَلَام تقويَة لَهُ وتوكيداً، ولم يدخل للربط"، [مغني اللبيب: 575] وهو أكثر دقة حين أشار إلى أن ورود اللفظ بين شيئين متطالبين هو السبب في إطلاق مصطلح الزائد عليه؛ مبيناً أنّ بعض الألفاظ لا يصح أصل المعنى بإسقاطه، أو يفوت بفواته المعنى. نبَّهَ على ذلك عند حديثه عن (لا) النافية الواقعة بَين الجار والمجرور في مثل: جِئْت بلَا زاد، وغضبت من لَا شَيْء. فعند سقوطها يتغير معنى الكلام، وفي مثل: زيد كَانَ فاضل، أفادت (كان) مَعنى المُضِيّ والانقطاع، وبفواتها فواتّ لهذا المعنى، كما اعترض على من سمَّى (لَا) المقترنة بحرف العطف زائدة فِي نَحْو: مَا جَاءَنِي زيد وَلَا عَمْرو؛ لأنها إذا سقطت احْتَمل نفي مَجِيء زيد وعمرو على كل حَال، واحْتَمل نفي اجْتِمَاعهمَا فِي وَقت الْمَجِيء، فَإِذا جِيءَ بـ(لَا) صَار الْكَلَام نصا فِي الْمَعْنَى الأول. [مغني اللبيب: 322]

وعليه فابن هشام بيَّن سبب إطلاق مصطلح الزائد، وهو ورود اللفظ بين شيئين متطالبين آخذاً بعين الدقة الفرق بين ما يرد للتنصيص على المعنى وتبيينه، وما يرد لمعنى التوكيد وتقوية الكلام، فما كان من النوع الأول لا يحمله على الآخر؛ لأن الغرض منه التبيين، والنص على معنى بعينه، وما كان من النوع الآخر نصّ على غرضه في التأكيد وتقوية الكلام، وتجوَّز في إطلاق مصطلح الزائد عليهما. في حين نبَّه على تجنب ذلك بقوله: "ينبغي أن يتجنب المُعرب أن يقول في حرف من كتاب الله تعالى إنه زائد؛ لأنه يسبق إلى الأذهان أن الزائد هو الذي لا معنى له، وكلام الله سبحانه منزهٌ عن ذلك". [الإعراب عن قواعد الإعراب: 108]

وفي تقديري أن تجوّزه هذا بسبب سلطان القاعدة النحّوية على جهة المعنى عند المتأخرين، وإلا فقد كان يورد التوكيد والتنصيص ضمن معاني هذه الألفاظ، لكنه يردفهما بلفظ الزيادة في الغالب؛ ليدل على معنى التوكيد والتنصيص الذي شاع عند النحاة بالزائد في سبيل تثبيت القاعدة النحوية. [مغني اللبيب: 144، 284، 425]

ويؤيد ذلك أيضاً عدم تجويز ابن تيمية - وهو معاصر لابن هشام وسابق له - إطلاق الزيادة على شيء من القرآن الكريم، ومع هذا دفع مصطلح الزيادة ورده بالمصطلح نفسه، فقال: "وَلَا يَذْكُرُ فِيهِ - القرآن - لَفْظاً زَائِداً إلَّا لِمَعْنًى زَائِدٍ وَإِنْ كَانَ فِي ضِمْنِ ذَلِكَ التَّوْكِيدِ وَمَا يَجِيءُ مِنْ زِيَادَةِ اللَّفْظِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ: ﴿ فبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾[آل عمران: 159]، وَقَوْلِهِ ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ [سورة المؤمنون: 40] وَقَوْلِهِ ﴿قَلِيلاً مَا تَذَكَّرُونَ﴾ [سورة الحاقة: 42]، فَالْمَعْنَى مَعَ هَذَا أَزْيَدُ مِنَ الْمَعْنَى بِدُونِهِ. فزيادة اللفظ لزيادة المعنى وقوة اللفظ لقوة المعنى"، [مجموع الفتاوى 537/16] واستعمال ابن تيمية للفظ الزيادة هنا من باب المشاكلة والمجاراة للنحاة في اصطلاحهم، وكأنه عمد إلى لفظ الزيادة ليفرغه عن معناه في أصل الوضع؛ لشيوعه وعموم البلوى به، كما شاع لفظ الاستعمار في عصرنا الحاضر والمقصود منه الاحتلال، أو أنّ استعماله له على تقدير محذوف، والتقدير: ولا يَذْكُرُ فيه لفظاً زائداً (في عرف بعض النحاة) إلا لمعنى زائد.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i3.2797

وإن كان الأولى العدول عن ذلك؛ لأن هذا زاد مفهوم الزيادة غموضاً وإشكالا عند المحدثين، حتى جعل بعضهم يستدل بقول ابن تيمية على جواز إطلاق مصطلح الزيادة على خلاف ما قصده ابن تيمية وأراده. [الوهيبي، اختلاف العلماء في الحروف الزائدة: 8]

وهذا ابن عثيمين يتمثَّل قول ابن تيمية في بعض المواطن بـ: "أنه زائد من حيث الإعراب، أما من حيث المعنى، فهو مفيد، وليس في القرآن شيء زائد لا فائدة منه، ولهذا نقول: هو زائد، زائد بمعنى أنه لا يخل بالإعراب إذا حذف، زائد من حيث المعنى يزيد فيه". [شرح العقيدة الواسطية: 199] وفي مواطن أخرى يُحبذ العدول عن لفظ الزائد بالكلية، [الدحام، الحروف الزائدة في القرآن الكريم: 72] فيقول: "إن هذا الحرف للتوكيد فقط، ولا نقول زائد؛ لئلا يفهم السامع أن في القرآن ما ليس له معنى". [تفسير سورة البقرة 150/2] وقال: "ومن الأفضل في القرآن أن نقول: حرف صلة، ولا نقول: زائد؛ لأنه ليس هناك في القرآن ألفاظ زائدة، وإنما هي بيانية". [شرح ألفية ابن مالك: 548]

المبحث الثالث: آثار مصطلح الزيادة

بعد الوقوف على مفهوم الزيادة وأسباب اصطلاحه وموقف النحاة منه، اتضح جلياً أنَّ صعوبة الاهتداء إلى المقصود من مصطلح الزيادة، وغموضه أهم الآثار المترتبة عليه؛ وذلك لتعدد اصطلاحاته، وتداخلها، ولم يعد من السهل تجاوز تلك المصطلحات أثناء التطبيق، ولا سيما عند مفسري القرآن الكريم والمشتغلين بعلومه؛ فالقاعدة النحوية صارت أداة المفسر ونافذته إلى النص القرآني بقراءاته، حالَّة محل المسموع من كلام العرب.

واقتضاء صنعة الإعراب لبعض المصطلحات؛ بعيداً عمَّا تحمله ألفاظ التراكيب من معنى ودلالة عاد أثرها على معاني النصوص، ووسع الهوة بين القاعدة والتطبيق، وأظهر حال النحاة بالمتردد والمتعارض، وهذا الأثر كان له الحضور الملحوظ في كتب معاني القرآن الكريم وإعرابه وتفسيره.

أما ما يتعلق بالقاعدة النحوية فغاية الأمر بيانها، وإظهار ما تحمله من أوجه إعرابية، وأكثر هذه المصطلحات أدَّى الغرض، بل ما كان له أثر على المعنى من مصطلحات، كالزائد، واللغو، والإقحام، والحشو استحسن في بيان القاعدة النحوية غالباً، وإن لم يكن بالإمكان إغفال ما تحمله هذه الألفاظ من معانٍ ودلالة، وكثيراً ما أشار إليها أغلب النحاة، لكن عناء الجمع بين ما يقتضيه الإعراب وما يقتضيه المعنى تحمَّلوا تبعاته، ولم يسلم منه المهتمون بمباحث علوم القرآن الكريم؛ لشيوع مصطلح الزيادة، وكان يغني عن ذلك كله من المصطلحات ما أظهر القاعدة النحوية وراعى المعنى.

فالنحاس في كتابه إعراب القرآن الكريم يورد كل ما يمكن أن تحمله هذه الألفاظ من معانٍ مع نسبتها إلى قائليها غالباً؛ ليخفف عنها وطأة مفهوم الزيادة، ويزيل ما قد يعتريها من لبس، وكثيراً ما قرن مصطلح الزائد بالتوكيد. [إعراب القرآن 1/ 47، 99، 217، 67/3، 160/4، 29/5]

وعلى منواله سار مكي بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن، [مشكل إعراب القرآن 72/1، 178، 198، 260، 687/2، 491] مشيراً إلى الحرج الذي لحق المفسرين من إطلاق مصطلح الزيادة بما نقله عن ابن كيسان، حين عدَّ (رَحْمَةٍ) بدلاً من (مَا) في قول الله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: 159]، قال: "وكان يتلطف – أي ابن

كيسان - فِي أن لَا يَجْعَل شَيْئاً زَائِداً فِي القرآن إلا وَيخرج لَهُ وَجهاً يُخرجهُ من الزِّيَادَة". [مشكل إعراب القرآن 543/2]

ومثلهما أبو البقاء العكبري في إيراد مصطلح الزائد مقترناً بالتوكيد في مواضع كثيرة، إضافة إلى ذكر ما يمكن أن تحتمله هذه الألفاظ من معانٍ. [التبيان في إعراب القرآن 10/1، 25، 43، 159، 161، 203، 305، 437] كل ذلك لإزالة ما قد يعلق في الأذهان من مفهومٍ غير مراد.

وعلى هذا النحو حال كثير من معربي القرآن الكريم، إلا أن منهم من اقتصر على بيان المقصود بمفهوم الزيادة عند أول ورودٍ للألفاظ التي وسمت بالزيادة، ثم لا ضير بعد ذلك من إطلاقه في عموم الكتب، متجارين مع ما تفتضيه صنعة الإعراب ومغلبيها على جانب المعنى، ومكتفين بما نصوا عليه في بداية كتبهم من بيانٍ، كصاحب الجدول في إعراب القرآن أكّد على بيان المقصود من مفهوم الزيادة في بداية الكتاب عند قول الله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، وذكر أن النحاة درجوا على تسمية الباء في مثل هذه الآية حرف جر زائد، فقال: "ولكننا نذهب هنا لتسميتها حرف توكيد أدباً مع القرآن الكريم، ولكون فائدتها البلاغية هي توكيد الخبر، فالقول: (وما هم بمؤمنين) أبعد في التوكيد من قولنا: (وما هم مؤمنون)"، [الجدول في إعراب القرآن 47/1] ومع ما ذهب إليه من تسمية الباء، وما ماثلها بألفاظ توكيد، نجده يخالف ذلك في أغلب مواضع كتاب الجدول، فيطلق عليها مصطلح الزائد كثيراً، [الجدول في إعراب القرآن 165/1، 186، 206، 216، 217، 224، 228، 250، 283، 297] وقليلاً ما يقرنها بالتوكيد؛ [الجدول في إعراب القرآن 228/1، 189/3، 356/8، 291/12] وبذا تتضح غلبة الإعراب على جهة المعنى.

ومثله مصطفى درويش في إعراب القرآن وبيانه أشار إلى المقصود بالزائد في اصطلاح النحاة في الآية ذاتها: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة البقرة: 8]، وهو أول ورود لهذه الألفاظ التي نعتت بالزيادة، فقال: " الباء حرف جر زائد للتوكيد؛ لأنه ليس في القرآن حرف جر زائد ولكنه الاصطلاح النحوي جرى على ذلك، فهو عند البلاغيين حرف لا يستغنى عنه "، [إعراب القرآن وبيانه 32/1] وفي موضع آخر بيّن المقصود من إطلاق الزيادة على هذه الألفاظ مشيراً إلى فوائدها، ومتناولاً معانيها بشيءٍ من التفصيل، فقال: "جرى النحاة والمعربون على القول بزيادة بعض الحروف، ولا يعنون بزيادتها أنها جاءت لغواً أو عبثاً، وإنّما هي عندهم زائدة للتأكيد، ولكننا نريد أن نميط اللثام عن شيء غفل عنه هؤلاء جميعاً، ورددوه وهم لا يكتنهون فحواه حتى صار من المقولات البديهية، وقد مر بك حتى الآن، وسيمر معك الكثير من الأحرف التي قالوا بزيادتها، ومع ذلك قصروا عملها على الشكل دون المعنى"، ثم أورد أمثلة لبيان معاني هذه الألفاظ إلى أن قال: " وسيطالع القارئ في كتابنا ما يذهله من أسرار هذه الحروف التي يمر النحاة بها مروراً سريعاً، فهم يقولون بزيادتها، ويتركون الطالب في مهامة الحيرة؛ لأن كتاب الله لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه". [إعراب القرآن وبيانه 482/1]

ومع هذا نجده يُطلق عليها مصطلح الزيادة في جُلّ كتابه من غير بيان لما تحمله من معنى، [إعراب القرآن وبيانه 125/1، 128، 140، 152، 158، 159] إلا ما أورده في باب الفوائد البيانية كهذه، وهي لا تتجاوز بضعة عشر موضعاً، بل إذا قلنا: إن مصطلح الزيادة تردد في إعرابه مجرداً عن التوكيد أو عن ما يشير إلى المعنى مقارنة بكتب إعراب القرآن الكريم لما جانبنا الصواب، وهنا يظهر حال النحاة في التعامل مع هذه الألفاظ بين القاعدة والتطبيق.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i3.2797

وبذا يمكننا القول أنّ مصطلح الزائد شغل حيزاً كبيراً في كتب معاني القرآن الكريم وإعرابه وتفسيره، وكان بالإمكان تجاوز ذلك أثناء التقعيد؛ باستحضار ما سيجلبه من حرج على مفسري القرآن الكريم، فيُقتصرُ على مصطلح الصلة والتوكيد ونحوهما، تفاديا للإشكال، ورفعاً للحرج، إذ على رأس أغراض التقعيد فهم معاني النصوص، من غير إشكال أو لبس، وهو ما لم يحصل.

وهل يصبح لزاماً على كل مهتمٍّ بمباحث علوم القرآن الكريم معرفة المقصود من مصطلح الزائد عند من أطلقه من النحاة؟ وهو أمر متعذر، فالحاصل أن مفهوم الزيادة شابه الغموض؛ لتغير وجهات النظر بين القاعدة والتطبيق وتعددها.

وصار الحال أكثرَ تداخلاً عند المحدثين، فتباينت حوله الآراء بين مانعٍ من إطلاقه على ألفاظٍ من القرآن الكريم، ومجيزٍ له، من غير قيدٍ أو شرط، وآخرون توسطوا بين هذا وذاك، ومرجع الجميع أقوال النحاة التي تم تناول بعضها بعيداً عن سياقها، أو فهمت على غير مراد أصحابها. [الوهيبي، اختلاف العلماء في الحروف الزائدة 3 - 10، وغرس الله، الزيادة في اللغة العربية : 115]

النتائج:

توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها:

1. إطلاق بعض النحاة للزيادة على ألفاظ معينة في نمط من التراكيب؛ لمنعها الأثر الإعرابي من الظهور، أو لأنها حالت دون التعرف عليه، وبعضهم وصفها بالتأكيد، أو الصلة، نظراً لما تحمله من معانٍ دلالية.
2. أدقُّ من أعطى مصطلح الزيادة حقه في النظر والتأصيل؛ مراعياً صنعة الإعراب وجانب المعنى ابنُ هشام الأنصاري.
3. وجود اللفظ المعترض - وفقاً لاصطلاح النحاة - في التركيب ليس اعتباطاً، ومعنى التركيب بدونه غير معناه بوجوده، وهو ما أكّده أغلب النحاة، ومن تجاهله منهم لا يسعه إنكاره.
4. وجود اللفظ المعترض - وفقاً لاصطلاح النحاة - يُشكِل على المتعلم الاهتداء إلى الأثر الإعرابي على المعمول، أو يحول دون ظهوره، فكان القول بزيادتها تقريباً للصورة إلى الأذهان، ونزولاً عند ما يتطلبُه ظاهر الإعراب.
5. دواعي الإيجاز، ومجاراة من غلّبَ جهة الإعراب، وتقرير القاعدة النحوية؛ جعل النحاة يقتصرون على ما يتطلبه الإعراب في بعض الأحيان، فشاع مصطلح الزيادة عند المتأخرين في هذه الألفاظ، موهِماً بالمعنى القاصر له، أي بمعناه اللغوي.
6. نادراً ما تقيَّد النحاة باصطلاحاتهم فيما شاع بينهم بالزيادة، ولا سيما من غلّبَ جهة واحدة في النظر إلى هذه الألفاظ، فكثرت اصطلاحاتهم في مفهوم الزيادة، وتداخلت بسبب تجاذب التركيب بين الإعراب والمعنى.
7. الانتقال من لغة السماع والاستعمال إلى لغة التقعيد والقياس، أفرز مصطلحات كثيرة تعارف عليها النحاة، واقتضتها طبيعة التقعيد، منها مصطلح الزيادة الذي شاع بين النحاة، فتعددت فيه أقوالهم وتداخلت.

8. النظر إلى الألفاظ الواقعة بين المتلازمات النحوية في عرف النحاة من جهتين متغايرتين: (التقعيد والمعنى) تسبب في إظهار التناقض والاضطراب.

9. عدم وقوع لبس في مصطلح الزائد في الصرف، كما وقع في أبواب النحو؛ لأن المعنى في أبواب الصرف كان الداعي لنظرهم في صِيَغِهِ، وكثير منهم بوَّبَ للصيغ التي لم تقتصر على الأحرف الأصول بـ"معاني صيغ الزوائد"؛ إشارة إلى ما تحمله هذه الحروف من معانٍ ودلالات أضافتها للألفاظ.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i3.2797

المراجع

ابن السراج. (د.ت) .*الأصول في النحو* (تحقيق: عبد الحسين الفتلي). بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة .

ابن الوراق. (د.ت) .*علل النحو* (تحقيق: محمود جاسم الدرويش). الرياض، السعودية: مكتبة الرشد .

ابن تيمية .(1995) .*مجموع الفتاوى* (تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم). المدينة المنورة، السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف .

ابن جني. (د.ت) .*الخصائص* (ط. 4، ج. 2، ص. 286). القاهرة، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب .

ابن جني. (د.ت) .*اللمع في العربية* (تحقيق: فائز فارس). الكويت: دار الكتب الثقافية .

ابن مالك. (د.ت) .*الألفية* .بيروت، لبنان: دار التعاون .

ابن مالك .(1990) .*شرح تسهيل الفوائد* (تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي، ط. 1). بيروت، لبنان: هجر للطباعة والنشر .

ابن منظور. (د.ت) .*لسان العرب* (ط. 1). بيروت، لبنان: دار صادر .

ابن هشام .(1981) .*الإعراب عن قواعد الإعراب* (تحقيق: علي فودة نيل). الرياض، السعودية: جامعة الرياض .

ابن هشام. (د.ت) .*مغني اللبيب عن كتب الأعاريب* (تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، ط. 6). دمشق، سوريا: دار الفكر .

أبو البقاء .(1995) .*اللباب في علل البناء والإعراب* (تحقيق: غازي مختار طليمات، ط. 1). دمشق، سوريا: دار الفكر .

الأزدي. (د.ت) .*الاشتقاق* (تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط. 3). القاهرة، مصر: مكتبة الخانجي .

الأزهري .(1996) .*موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب* (تحقيق: عبد الكريم مجاهد، ط. 1). بيروت، لبنان: الرسالة .

الاستراباذي .(1978) .*شرح الرضي على الكافية* (تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر). ليبيا: جامعة قاريونس .

الأنباري .(2003) .*الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين* (ط. 1). بيروت، لبنان: المكتبة العصرية .

الدحام .(2013) .*الحروف الزائدة في القرآن الكريم، مفهومها – أحكامها – فوائدها عند ابن عثيمين .مجلة جامعة تكريت للعلوم* .20(12) ,

درويش. (د.ت) .*إعراب القرآن وبيانه* (ط. 4). حمص، سوريا: دار الإرشاد للشئون الجامعية .

الذبياني .(1996) .*ديوان النابغة* (شرح وتقديم: عباس عبد الساتر، ط. 3). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية .

الراجحي .(1999) .*التطبيق النحوي* (ط. 1). الرياض، السعودية: مكتبة المعارف .

الزجاج .(1988) .*معاني القرآن وإعرابه* (تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط. 1). بيروت، لبنان: عالم الكتب .

الزركشي .(1957) .*البرهان في علوم القرآن* (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. 1). القاهرة، مصر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه .

سيبويه .(1988) .*الكتاب* (تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط. 3). القاهرة، مصر: مكتبة الخانجي .

السيوطي. (د.ت) .*همع الهوامع في شرح جمع الجوامع* (تحقيق: عبد الحميد هنداوي). مصر: المكتبة التوفيقية .

صافي .(1997) .*الجدول في إعراب القرآن* (ط. 4). دمشق، سوريا: دار الرشيد ، بيروت: مؤسسة الإيمان .

الطرماح .(1994) .*ديوان الطرماح* (تحقيق: عزة حسن، ط. 2). بيروت، لبنان: دار الشرق العربي .

العثيمين .(2002) .*تفسير سورة البقرة* (ط. 1). الدمام، السعودية: دار ابن الجوزي .

العثيمين .(1998) .*شرح العقيدة الواسطية* (تحقيق: سعد فواز الصميل، ط. 5). الرياض، السعودية: دار ابن الجوزي .

العثيمين .(2008) .*شرح ألفية ابن مالك* (ط. 1). القاهرة، مصر: مكتبة الهدي المحمدي .

العكبري. (د.ت) .*التبيان في إعراب القرآن* (تحقيق: علي محمد البجاوي). القاهرة، مصر: عيسى البابي الحلبي وشركاه .

غرس الله .(2010) .*الزيادة في اللغة العربية والمراد باللفظ الزائد في اصطلاح النحاة .مجلة منتدى الأستاذ*)7 ,مايو .(

الفراء. (د.ت) .*معاني القرآن* (تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط. 1). القاهرة، مصر: الدار المصرية للتأليف والترجمة .

الفراهيدي .(1995) .*الجمل في النحو*)تحقيق: فخر الدين قباوة، ط. 5 .(

القيسي .(1985) .*مشكل إعراب القرآن* (تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط. 2). بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة .

المبرد. (د.ت) .*المقتضب* (تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة). بيروت، لبنان: عالم الكتب .

المرتضى الزَّبيدي. (د.ت) .*تاج العروس من جواهر القاموس* (تحقيق: مجموعة من المحققين). القاهرة، مصر: دار الهداية .

ناظر الجيش .(2007) .*تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد* (تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، ط. 1). القاهرة، مصر: دار السلام .

النَّحَّاس .(2000) .*إعراب القرآن* (تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط. 1). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية .

الوهيبي .(2001) .*اختلاف العلماء في الحروف الزائدة في القرآن الكريم .مجلة جامعة الملك سعود*.(1)13 ,

https://doi.org/10.20428/jss.v31i3.2797